

الدمرك : انعدام التحقيقات المستقلة يترك أفراد الشرطة دون مساءلة

قالت منظمة العفو الدولية اليوم إنه ينبغي على السلطات الدمركية وضع آلية مستقلة للتحقيق في انتهاكات حقوق الإنسان التي ترتكبها الشرطة. ووجهت المنظمة هذه الدعوة لدى إصدارها مذكرة تفصيلية حول قضية جنز آرّن أوركسكوف في الذكرى السنوية الرابعة لوفاة في حجز الشرطة.

وقال كلاوس حول الباحث في منظمة العفو الدولية المختص بالشؤون الدمركية إن "الشرطة لا تستطيع أن تكون فوق القانون. وينبغي إجراء تحقيقات شاملة ومستقلة وحيادية دون إبطاء في الأفعال التي أدت إلى وقوع انتهاكات لحقوق الإنسان. ويجب على الحكومة الدمركية أن تتقيد بالواجبات الدولية المترتبة عليها وأن تكفل حدوث ذلك".

وفي 14 يونيو/حزيران 2002، توفي جنز آرّن أوركسكوف البالغ من العمر 21 عاماً في الحجز لدى شرطة لوغستور. وكان قد أُلقي القبض عليه بسبب سلوكه الفوضوي في احتفال أقيم في بلدة جاتلاندا الشمالية. ووفقاً للتقارير الرسمية، اندفع جنز آرّن أوركسكوف هائجاً واضطر شرطيان كانا يقتادانه إلى السجن إلى تهدئته بشيئته على الأرض على بطنه. وفي لحظة ما ورد أن جنز آرّن أوركسكوف فقد وعيه واستدعى الشرطيان سيارة إسعاف. وأُعلن رسمياً أنه فارق الحياة عند وصوله إلى المستشفى المحلي.

ومنذ ذلك الحين طعن الخبراء الطبيون الدمركيون والدوليون في سبب الوفاة الذي قيل إنه "اهتياج مفرط أدى إلى توقف القلب عن الخفقان". وهناك إجماع بينهم بأن جنز آرّن أوركسكوف توفي جراء الاحتناق بعدما أُجبر على الاستلقاء على بطنه وممارسة ضغط على ظهره.

وقال كلاوس حول إنه "من العار ألا يتبين حتى الآن أن أحداً مسؤول وإلا يخضع للمساءلة على المعاملة التي لقيها جنز آرّن أوركسكوف ووفاته في حجز الشرطة.

وكان من الممكن تجاهل قضية جنز آرّن أوركسكوف وأفعال الشرطة التي زُعم أنها أدت إلى وفاته لو لم يُعرض فيلمان وثائقيان على التلفزيون الدمركي فضحا التناقضات في تقرير التشريح، والتحقيق في أفعال أفراد الشرطة المعنيين، بما في ذلك تجاهل معلومات مهمة تتعلق بوقائع القضية.

وقال كلاوس حول إن "النائب العام في شمال جوتلاندا الذي كان محامياً سابقاً لدى شرطة لوغستور ومدير الملاحقات القضائية قد تقاعسا بشكل مزر عن أداء واجباتهما في التحقيق بصورة حيادية وشاملة في هذه الوفاة في حجز الشرطة. وتُركت سلسلة من القضايا لا تتعلق فقط بسبب الوفاة، بل أيضاً بالأفعال المحددة التي اقترفها أفراد الشرطة دون حل في التحقيقات اللاحقة.

وأغلقت السلطات الدنمركية القضية المتعلقة بالملابسات المحيطة بوفاة جنز آر ن أورسكوف من دون اتخاذ إجراءات جنائية أفراد الشرطة أو تأديبهم. بيد أنه في مايو/أيار 2006 مُنحت جونا أورسكوف والدة جنز آر ن أورسكوف مساعدة قانونية مجانية لرفع دعوة مدنية ضد شرطة لوغستور ووزارة العدل بسبب عدم أدائهما لمسؤولياتهما في ضمان تدريب أفراد الشرطة بشكل صحيح وعدم إجراء تحقيق شامل وحيادي في وفاة ابنها.

وقالت جونا أورسكوف لمنظمة العفو الدولية "يعاني المرء من أشياء رهيبية بسبب نظام قانوني سيء. وأنا أقاتل من أجل إنصاف جنز آر ن. وأقاتل من أجل إخضاع أولئك المسؤولين عن سلسلة طويلة من الأخطاء التي أدت إلى وفاة ابني للمساءلة على أفعالهم"

وعشية الذكرى السنوية الرابعة لوفاة جنز آر ن أورسكوف، أعلن وزير العدل الدنمركي أن الإبداء المتكرر من جانب لرأي العام لعدم ثقته بنظام الشكاوى لم يعد جائزاً وأنه ينبغي النظر في ما إذا كان إجراء تغيير مطلوباً. وترحب منظمة العفو الدولية بهذا الاستعداد الظاهر لفتح حوار حول الإصلاح.

وقال كلاوس حول إنه "آن الأوان كي يأمر وزير العدل بإعادة فتح قضية جنز آر ن أورسكوف. وتعني الأسئلة التي بقيت دون أجوبة حتى الآن أنه لم يتم تعلم الدروس، ولم يتم تغيير المبادئ التوجيهية العامة المتعلقة بهذه الأوضاع وأن أمهات أخريات سيواجهن في المستقبل المحنة ذاتها التي واجهتها جونا أورسكوف".

انظر : الدنمرك : وفاة جنز آر ن أورسكوف في الحجز : مطالبة أم بالعدالة (رقم الوثيقة : EUR 18/001/2006)
<http://web.amnesty.org/library/index/engEUR180012006>